بهدف تقديم عروض الاقتراض للمستهلكين من خلال تطبيق «Lendme»

«سماء» تبرم اتفاقية تعاون مشترك مع «مونامي تيك»

جانب من توقيع الاتفاقية

أعلنت شركة «الحيل أوريكس للتمويل ذ.م.م»، الشركة الأم لشركة «سماء»، عن توقيع اتفاقية رسمية وعقد شراكة استراتيجية مع شركة مونامي تيك» للمدفوعات المالية التكنولوجية الحائزة على جوائز عدة في مجالها. ويهدف هذا التعاون بالدرجة الأولى إلى استخدام تقنية «مونامي تيك» في أعمال شركة «سماء» ومشروعها الخاص بإقراض المستهلكين.

وستكون هذه المبادرة جزء أساسي من التحول الرقمي لشركة «الحيل أوريكس للتمويل» مع قرب اكتمال تبنيها الكامل للمنصة.

وقال عمار عفيف، المدير الإداري في شركة «مونامي تيك»: «أصبحت شركة «الحيل أوريكس للتمويل » اليوم مؤسسة مالية رقمية رائدة في الدولة».

وأضاف عفيف تعليقاً على هذا التعاون في حفل خاص أقيم لتوقيع الاتفاقية في فندق العنوان بوليفارد: «كشركة مالية تكنولوجية، فإن من بين القيم الأساسية التي تتبناها «مونامي تيك» هي أهمية الابتكار بشكل مستمر. لقد قمنا بابتكار «Lendme»، وهي خدمة رقمية بالكامل تتيح للمؤسسات المالية الحصول على قروض فورية في لحظة قيامهم باتخاذ القرار من خلال العديد من الوسائل، بدءاً من التجارة الالكترونية إلى الأعمال التجارية عبر تطبيقات الهواتف المتحركة. وستساهم عملية رقمنة القروض في تجنب النفقات العامة وتوفير وقت الحصول على الخدمة والمرتبط عادة بتفعيل فرع مصرفي او منفذ للبيع بالتجزئة. وسيساهم ذلك في تمكين "سماء» من الإسراع في وصولها إلى السوق ومنح المستهلكين ميزة اضافية».

وأضاف: «نعمل مع المؤسسات لسد الفجوة بين الخدمات التقليدية والمعقدة من خلال استخدام طريقة مبسطة وتوفير الحلول الرقمية الحديثة. وبناءاً على ذلك يسرنا التعاون مع شركة «الحيل أوريكس للتمويل» ونتطلع قدما للتعاون بهدف تحقيق رؤى وأهداف متطورة».

وقال ترشي إسلام، الرئيس التنفيذي لشركة «الحيل أوريكس للتمويل » معلقاً على توقيع الاتفاقية: «تعد هذه الشراكة ذات أهمية خاصة، حيث ستساهم في تحسين كافة جوانب عروضنا بالإضافة إلى مساهمتها في تعزيز تجربة عملائنا».

خلال كلمته في افتتاح «منتدى الاقتصاد العربي»

الحريري: المنطقة العربية تحتاج إلى 27 مليون فرصة عمل جديدة خلال السنوات الخمس المقبلة

أكد الرئيس المكلف تشكيل الحكومة اللبنانية سعد الحريري أن بلاده «أمام خيار من إثنين: إما الاستسلام للواقع الحالي وللصعوبات التي تواجه لبنان وإما النهوض بلبنان لتأمين الازدهار لكل اللبنانيين». وقال: «أنا لن أستسلم وهذا هو الخيار الذي أعمل عليه شخصيا وتقني كبيرة جدا بأن المجتمع السياسي اللبناني سيتجاوز مرحلة السجالات التي نسمعون عنها ليدرك أن مصلحة لبنان وحق اللبنانيين بحياة كريمة يجب أن يتقدما على كل اعتبار».

جاء ذلك خلال كلمته في افتتاح «منتدى الاقتصاد العربي» الذي نظمته مجموعة «الاقتصاد والأعمال» بالاشتراك مع مصرف لبنان وزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية جمعية مصارف لبنان ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) وبالتعاون مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات المؤسسة العامة لتشجيع الإستثمارات في لبنان (إيدال) الهيئات الاقتصادية اللبنانية وغرفة طرابلس ولبنان الشمالي، بمشاركة عربية ودولية واسعة بلغت أكثر من 500 مشارك من 20 دولة عربية واجنبية.

وأشار الى أن «منطقتنا تحتاج، إلى 27 مليون فرصة عمل جديدة في السنوات الخمس المقبلة. والسؤال الأساسي الذي يطرح نفسه اليوم هو كيف يمكن أن تحقق ذلك»؟ معتبراً أن «التحدي الأول الذي يواجه البلدان العربية يكمن برفع معدلات النمو أما التحدي الثاني فيكمن بجعل هذا النمو نموا مستداما يشمل مختلف قطاعات المجتمع خصوصا النساء والشباب وما يعنيه ذلك من إطلاق حيوية لا غنى عنها في الدورة الاقتصادية لبلداننا العربية. ويبقى التحدي الثالث الذي يكمن في تنويع مصادر النمو. وتنويع مصادر النمو لا ينطبق على الدول المصدرة للنفط فقط بل هو ينطبق أيضا على دول كلبنان والأردن ومصر وغيرها من دول المنطقة العربية».

ودعا الى تنويع مصادر النمو لتحصين اقتصاداتنا الوطنية في مواجهة الخضات والأزمات سواء كانت داخلية او خارجية عبر «تامين بنية تحتية عصرية تسمح بتطوير القطاعات الإنتاجية التقليدية ورفع مستوى إنتاجيتها كما تسمح للقطاعات والنشاطات الإنتاجية الجديدة المبنية على المعرفة والابتكار بالازدهار والانتشار».

وأعلن «اننا في لبنان وضعنا خريطة طريق واضحة لرفع معدلات النمو وتنويع مصادره وتامين استدامته. وخارطة الطريق هذه عرضتها الحكومة اللبنانية في مؤتمر CEDRE وهي تقوم على أربعة محاور أساسية مكملة لبعضها البعض: اولا تنفيذ برنامج الإنفاق الاستثماري بقيمة 17 مليار دولار امريكي يمتد على 10 سنوات لتحديث وتطوير البنية التحتية. ثانيا المحافظة على الاستقرار المالي من خلال إجراء تصحيح مالي بمعدل 1 بالمئة سنويا على مدى خمس سنوات ثالثا إجراء الإصلاحات الهيكلية والقطاعية الضرورية لضمان الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وتطوير التشريعات التي تحكم عمل القطاع الخاص وتحديث إجراءات القطاع العام رابعا وضع وتنفيذ استراتيجية لتطوير القطاعات الإنتاجية سواء التقليدية او الجديدة منها ورفع قدرة وإمكانات لبنان التصديرية».

من جانبه اوضح حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ان «الأسواق الناشئة تعيش خضات متتالية ادت إلى تراجع قيمة العملات في هذه الدول مقارنة بالدولار واليورو إضافة إلى تراجع قيمة إصداراتها من السندات وارتفاع المردود عليها. وحافظ لبنان على استقرار عملته تجاه الدولار الأمريكي والليرة مستقرة وثابتة مدعومة بموجودات مرتفعة بالعملات الاجنبية لدى مصرف لبنان والقطاع المصرفي. كما عادت وتحسنت أسعار اليوروبوند اللبناني وتراجع مردودها في الأيام العشرة الأخيرة. كذلك انخفضت بشكل ملحوظ كلفة التامين على المخاطر اللبنانية (CDS) من 7 في المئة إلى اقل من 6 في المئة».

وأضاف: «يشير المؤشر الاقتصادي لمصرف لبنان إلى ان نسبة النمو للعام 2018 سوف تكون 2 بالمئة مع الأخذ بعين الاعتبار التراجع في القطاع العقاري والوضع المستقر في قطاع الاستهلاك. وتجدر الاشارة الى انه ابتدا التراجع في القطاع العقاري منذ العام 2011 وهو لا يرتبط بالتطورات الأخيرة التي طالت القروض السكنية. واللافت ان تراجع السيولة في المنطقة ادى الى تراجع في الوضع العقاري في مجمل دول المنطقة وليس في لبنان فحسب». واشار الى ان مصرف لبنان يتوقع نموا سنويا في الودائع يفوق الـ5 بالمئة تبعا لأرقام الأشهر الخمسة الأولى من العام 2018 ويكون النمو المتوقع للودائع بالليرة اللبنانية نسبته 8 بالمئة وبالدولار الأمريكي ونسبته 4 بالمئة علما ان الدولرة بالودائع وصلت إلى 68 بالمئة في نهاية العام 2017 ولا تزال على هذا المستوى. وتظهر الارقام الاحصائية لمصرف لبنان تراجعا في التسليف خلال عام 2018 بـ1ر6 بالمئة مقارنة بالعام 2017. وتبقى القروض المشكوك بتحصيلها بنسبة 3ر4 بالمئة من المحفظة الائتمانية وقد تصل باسوأ الحالات الى 4 بالمئة. ونسب التضخم بين الـ4 بالمئة والـ5 بالمئة للعام 2018. وان ارتفاع نسبة التضخم إضافة إلى المخاطر السياسية وارتفاع الفائدة عالميا ادت الى ارتفاع الفوائد في السوق المحلي. لكن حافظت مؤسسات التصنيف العالمية على نظرة مستقبلية مستقرة ازاء لبنان مستندة على متانة الوضع النقدي وشددت على ضرورة الاستمرار بتحفيز استقطاب الودائع». وختم سلامة قائلا: «يلتقي مصرف لبنان مع آراء صندوق النقد الدولي ومؤسسات التقييم على ضرورة تخفيض العجز مقارنة بالناتج المحلي. نضيف على ذلك اهمية تكبير حجم القطاع الخاص في الناتج المحلي والحد من تنامي حجم القطاع العام. وتنتظر الأسواق تشكيل الحكومة وتتوقع ان تكون من أولوياتها الإصلاح وتنفيذ مشاريع مؤتمر سيدر فور انطلاقتها. ويعتمد مصرف لبنان سياسة محافظة منذ تشرين الثاني 2017 ولن يغير هذه السياسة طالما لن تتحقق إصلاحات تخفض العجز. سياسة مصرف لبنان هذه هي لمصلحة لبنان واستقراره و للحفاظ على القدرة الشرائية لدى اللبنانيين».

سعد الحريري

■ يتوجب تنويع مصادر النمو لتحصين اقتصاداتنا الوطنية في مواجهة «الخضات» والأزمات سواء كانت داخلية أو خارجية

■ سلامة: الأسواق الناشئة تعيش «خضات» متتالية أدت إلى تراجع قيمة العملات في هذه الدول مقارنة بالدولار واليورو

■ لبنان وضعت خريطة طريق واضحة لرفع معدلات النمو وتنويع مصادره وتأمين استدامته

بالرغم من استمرار التركيز على التداولات

هانسن: عمليات بيع السلع المكثفة تتوقف بشكل مؤقت

أوضح رئيس إستراتيجية السلع في ساكسو بنك، أولي هانسن، أن السلع بدأت في العثور على موطئ قدم لها في مؤشر بلومبرج للسلع الرئيسية مع تداولات أعلى للأسبوع الثاني. وياتي ذلك بعد خسائر بنسبة 10% منذ يونيو عندما ترسّخت قصة «الحرب التجارية التي أفضت إلى انخفاض النمو والطلب».

ومن بين الدوافع الرئيسية وراء هذا التوجّه خلال الأسبوع الماضي:

• المكاسب (3%): أدى الطقس الحارّ والجاف في أبرز مناطق الزراعة إلى رفع أسعار القمح؛ واستقرّت أسعار فول الصويا نتيجة لحزمة المعونات الأمريكية الخاصة بالمزارعين الأمريكيين بقيمة 12 مليار دولار جرّاء الرسوم الجمركية والطلب المتوقع من أوروبا.

• المعادن الصناعية (1.8%): طرحت الصين تدابير تحفيزية جديدة عبر تخفيضات ضريبية، ومشاريع بنية تحتية وتسهيل متطلبات رأس المال لبعض البنوك.

• الطاقة (2.4%): شهدت أسعار النفط الخام نوعا من الانتعاش، ومن المرجح أن تبقى هذه الأسعار مقيدة النطاق في ظل المخاوف من النمو وتعويض أثر العقوبات المفروضة على إيران عبر المورّدين الرئيسيين.

• أرجأت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا فرض الرسوم الجمركية الجديدة بعد إعلان «وقف إطلاق النار» في حربهم التجارية.

أظهر ارتفاع أسعار الدولار الذي دام شهوراً مؤشرات على التوجه نحو التوقف.

• من المرجح أن تتراجع عمليات البيع في صناديق التحوّط بعد تخفيض الرهانات بارتفاع الأسعار في 24 سلعة رئيسية بما يقرب من نحو 3/2 منذ مارس إلى أدنى مستوياتها في 13 شهراً.

كانت المعادن الثمينة -وعلى رأسها الذهب- واحدة من الاستثناءات نظراً للعلاقة القوية الحالية مع اليوان الصيني الذي استمر في ضعفه. وللاسبوع السابع على التوالي، انخفضت أسعار الفضة لتشهد أسوأ خسائرها الأسبوعية منذ نحو 18 عاماً. وتأثرت السلع الخفيفة مثل السكر والبنّ جرّاء تجدد ضعف الريال البرازيلي.

كما انتعشت أسعار النحاس عالي الجودة للمرة الأولى منذ سبعة أسابيع بعد انخفاضه بنسبة 20% منذ مطلع يونيو، والذي وصل إلى أدنى مستوى له منذ عام. ولعبت إمكانية إطلاق مشاريع جديدة في مجال البنية التحتية بالصين، وهدنة الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، والمفاوضات بشأن الأجور المتعثرة في أكبر مناجم العالم بتشيلي، دوراً في توفير الدعم.

وبعد استعادة نحو نصف المكاسب التي تحققت في الفترة بين عام 2016 وشهر يناير هذا العام، ساهمت هذه التطورات في استقرار أسعار النحاس والمعادن الصناعية بشكل عام. ومن الممكن أن تؤدي التوقعات الأساسية والفنية المحسّنة الآن إلى تجدد عمليات الشراء. ولم تعد صناديق التحوّط، على سبيل المثال لا الحصر، تشهد أي ارتفاع في الأسعار لتحتفظ بأكبر صافٍ من المراكز قصيرة الأجل (الخط الأرجواني) في غضون عامين تقريباً.

وبقيادة القمح، يبدو الانتعاش مقبلاً نحو قطاع الحبوب؛ حيث بدأت عدة مؤشرات بالظهور ضمن العديد من المناطق الزراعية الهامة في أوروبا والاتحاد السوفييتي السابق، وأستراليا، والتي تشهد ظروفاً صعبة جرّاء الجفاف. وتسببت قلة الأمطار في أوروبا بتحوّل الحقول الطبيعية الخضراء إلى ما يشبه الشواطئ الرملية. وجرّاء ذلك، اضطر المزارعون إلى الاستعانة بمخزوناتهم من العالية على نظرة مستقبلية مستقرة ازاء لبنان مستندة على متانة الوضع النقدي وشددت على ضرورة الاستمرار بتحفيز استقطاب الودائع». وختم سلامة قائلا: «يلتقي مصرف لبنان مع آراء صندوق النقد الدولي ومؤسسات التقييم على ضرورة تخفيض العجز مقارنة بالناتج المحلي. نضيف على ذلك اهمية تكبير حجم القطاع الخاص في الناتج المحلي والحد من تنامي حجم القطاع العام. وتنتظر الأسواق تشكيل الحكومة وتتوقع ان تكون من أولوياتها الإصلاح وتنفيذ مشاريع مؤتمر سيدر فور انطلاقتها. ويعتمد مصرف لبنان سياسة محافظة منذ تشرين الثاني 2017 ولن يغير هذه السياسة طالما لن تتحقق إصلاحات تخفض العجز. سياسة مصرف لبنان هذه هي لمصلحة لبنان واستقراره و للحفاظ على القدرة الشرائية لدى اللبنانيين».

■ أسعار النحاس عالي الجودة تنتعش للمرة الأولى منذ سبعة أسابيع بعد انخفاضه بنسبة 20 % منذ مطلع يونيو

أولي هانسن

■ استقرار أسعار خام برنت في نطاق منخفض يتراوح بين السبعينات والثمانينات في الوقت الحالي

■ العقود الآجلة للقمح المطحون في باريس أعلى من 200 يورو/طن متري للمرة الأولى منذ ثلاث سنوات

وكما يبدو، فقد انطلقت الآن مسيرة تصحيح أسعار خام برنت المنخفضة عن 80 دولار للبرميل خلال مطلع يوليو. ويعود الفضل في هذا التصحيح الحاد إلى مزيج من الأخبار المؤثرة على التوقعات المحتملة بشأن الطلب، وليس أقلها التوقعات المستقبلية للإمدادات على المدى القصير. وأدت التوترات التجارية، والتي تفاقمت حدّتها خلال الأشهر الثلاثة الماضية، إلى قلق متزايد بشأن إمكانية تأثر مستويات الطلب والنمو العالمي، لا سيما بين اقتصادات الأسواق الناشئة التي تواجه تحديا حقيقيا نتيجة الجمع بين قوة الدولار وارتفاع تكلفة خدمة الديون بالدولار. وربما كان السبب الرئيسي وراء هذا الضرر هو الحد من تقلب الإمدادات من دول مثل ليبيا وكندا، والتقارير التي أشارت إلى أن ثلاثة من الدول الخليجية الأعضاء في أوبك: المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت، قد بدأت بالفعل بزيادة حجم إنتاجها وصادراتها. وأدى عدم التطابق الزمني بين الوقت الذي تصل فيه هذه البراميل الإضافية إلى السوق وموعد الحاجة الفعلية لها – في وقت لاحق من السنة عندما تسري العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران – إلى تشكيل فائض مؤقت في السوق.

التطورات الأخيرة المبيّنة في أربع رسوم بيانية: اتجهت أبرز الدول الأعضاء في أوبك وروسيا إلى رفع سقف إنتاجها لدفع أسعار خام برنت – وهو المعيار العالمي – نحو الانخفاض، مما أعاد أسعار العقود الآجلة للشهر المقبل نحو مستويات متقاربة. ودفع ذلك نحو زيادة تصفية المراكز الطويلة من صناديق التحوط التي تحتفظ عادة بمعظم مخزونها من النفط في العقود الأكثر سيولة في الواجهة الأمامية للمنحنى. وفي الوقت نفسه، شهدت أسعار خام غرب تكساس الوسيط انخفاضاً أقل بكثير في صفقات المضاربة بشراء حقيقي جراء ازدياد التخلف الناجم عن الانخفاض المستمر لمخزونات كوشينج بأوكلاهوما، مركز التخزين الضخم الذي يعد مركز تسليم العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط.

وتحتفظ برايان الذي أوضحناه في التوقعات الفصلية للربع الثالث، والذي يرجّح استقرار أسعار خام برنت في نطاق منخفض يتراوح بين السبعينات والثمانينات في الوقت الحالي، ويبدو الجانب السلبي محمياً باستمرار خطر الإمداد رغم زيادة الإنتاج من بعض أعضاء أوبك وروسيا. وأدت ارتفاع الأسعار نحو 80 دولار للبرميل صموده، وينبغي أن تستأنف «الحرب التجارية التي تؤدي لانخفاض النمو» توفير شهية شراء محدودة فوق هذا المستوى.

وينبغي علينا الا نتجاهل المبادرات السياسية الإضافية التي يجري تنفيذها لمنع ارتفاع الأسعار في السوق. ووفقاً لأحدث استطلاعات الرأي، يستعدّ الرئيس ترامب بشكل كبير وقوي قبيل انتخابات منتصف الولاية في نوفمبر المقبل. وعلى خلفية التعريفات التجارية الحادّة المتعلقة بعمليات البيع في المحاصيل الرئيسية مثل فول الصويا والذرة، والتي أضرّت بقاعدته الانتخابية والأصوات المتأرجحة، فإن آخر ما يحتاجه هو الارتفاع المتجدد لأسعار البنزين في الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى هذا الأساس، لا يمكننا استبعاد اتخاذ قرار سياسي أمريكي للافراج عن النفط الخام من مخزوناته الاستراتيجية.

واعتماداً على فيبوناتشي لقياس مدى تأثير الانتعاش الحالي على الأسعار، نجد احتمالية صعودية قصيرة الأجل تقتصر على نطاق يتراوح بين 75.35 دولار و76.33 دولار للبرميل.